الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# المثقفون وفوبيا الحرية

سعد محمد رحيم
كاتب

مثقفون عراقيون في اسبوع المدى الخامس

فوبيا Fobia كلمة يونانية تعني ( الخوف من.. ) ، والاصطلاح العربي المقابل لها هو ( الرهاب ) والذي يُعرّف بأنه الخوف الشديد واللامنطقي والمستمر من أشياء وحالات ومواقف بعينها ، مثل خوف بعض الناس من الأماكن العالية أو المزدحمة ، أو الخوف من رؤية الدم أو الجثث أو البحر ، الخ. ويقول علماء النفس أن واحداً ( هناك من يقول ثلاثة ) من كل عشرة أشخاص يعانون مثل هذا الخوف ، بهذه الدرجة أو تلك. ومن أعراضها الغثيان والتعرق والخفقان السريع في دقات القلب والارتعاش والتلعثم ، الخ.

. وفي أثناء مراجعتي لقوائم أنواع الفوبيا على مواقع في الشبكة العنكبوتية لم أجد ذكراً لفوبيا الحرية، غير أن أقرب الأنواع إليها هي ( سينوفوبيا ) أي الخوف من كل جديد سواء كان هذا الجديد شيئاً أو فكرة. و ( تروبوفوبيا ) أي الخوف من عمليات التغيير والانتقال واتخاذ القرارات. وهناك ( ألودوسكافوبيا ) أي الخوف من إبداء الرأي. ومنشأ هذه الأنواع كلها مزيج من عوامل وراثية ونفسية واجتماعية وسياسية وتربوية. وفي مقاربتنا لـ ( فوبيا الحرية ) نقع لها على بعد بلاغي/ مجازي أيضاً. وفي الغالب فإن هذا الخوف المرضي يعكس فشلاً في التواصل الاجتماعي وإقامة العلاقات الاجتماعية من جهة، وضعفاً في الثقة بالذات وارتباكاً واضطراباً أمام تحولات الواقع من جهة ثانية.

للوهلة الأولى، قد تبعث هذه الموضوعة، والتي توحي باحتمال إصابة بعض المثقفين بالخوف المفرط من الحرية، على الاستغراب. فإذا كان من المتعارف عليه أن تثير الأماكن المظلمة أو المقفلة، في سبيل المثال، مثل هذا الخوف عند بعضهم، فكيف، إذن، للحرية أن تفعل ذلك، ولاسيما عند المثقفين من رافعي شعارات تحرر الأوطان والبشر وحرية الرأي والتعبير والمعتقد والتملك والسفر، الخ؟. هل يعقل أن يخشى مثقف، وظيفته الإبداع الفني أو الأدبي أو الفكري، الحرية التي هي شرط إبداعه وأدائه لوظيفته بإتقان وفعالية؟. نحن قطعاً لا نتحدث عن أولئك الذين يعادون حرية البشر لأنها، كما يدركون، ستخنق برامجهم الظلامية ومعتقداتهم الفاسدة والعوجاء؛ ذلك النمط من الذين يكتبون بخط رديء على الحيطان؛ "الديمقراطية ليست من أخلاقنا". ولا تلك الفئات من عامة المجتمعات التي تبقى لمدة طويلة تحت قبضة الاستبداد حتى إذا تحررت يوماً ما أصيبت بالدوار لأنها لا تعرف ماذا تصنع بهذه الحرية. وبرز من بينها من راح يحن لزمن التعسف والاضطهاد والعبودية. بل الكلام هو عن المثقف، داعية الحرية والمتغني باسمها والحالم بها والمنظّر لها؟. لماذا يُصاب شخص مثل هذا بالفوبيا، أي الخوف المرضي، من موضوعته الأثيرة "الحرية" إذا ما لاحت تباشير تحققها، أو تحققت فعلياً؟.

رأى كانط أن الحرية مساوية للاستقلال الذاتي، حيث "يعد الإنسان حراً بالمعنى الأخلاقي إذا اعتمدت دوافعه على حكمه الخاص بما يعنيه الواجب الأخلاقي... وإن الذات الأخلاقية هي التي تصنع القانون لذاتها". واستناداً إلى هذه المقولات يوضح إرنست كاسيرر في كتابه (الدولة والأسطورة ) بأن "الحرية ليست ملكة موروثة عند الإنسان. وإذا أردنا التمتع بها علينا أن نخلقها. ولو تُرك الإنسان لاتباع غرائزه الطبيعية، فإنه لن يكافح من أجل الحرية، بل لعله يختار حينئذ التبعية". فالحرية عبء، والإنسان يهرب أحياناً من هذا العبء إلى التوحد في ضمن كتلة من الدهماء، أو بالانتماء إلى معسكر سياسي ذي إيديولوجية راديكالية شمولية ليتحرر "من كل شعور بالمسؤولية الشخصية".

كثر من المثقفين العرب هم نتاج تلك الثقافة التي أشاعتها الإيديولوجيات الراديكالية الشعبوية التي عملت أولاً على انتزاع كل ميل نحو الفردية والاستقلالية عند المنضوين تحت راياتها، ومنهم المثقفون؛ هؤلاء الذين لم يستطيعوا أن يفكروا خارج حدود تأثيرات الإيديولوجيا وعلى مسافة من الجمهور المنفعل الذي شكلته تلك الإيديولوجيات كقطيع. واليوم بعد غروب شمس بعض الإيديولوجيات ( الراديكالية، القومية والشيوعية ) وتفكك الكتل الجماهيرية التقليدية وانكفائها باتجاه الهويات الضيقة، والمؤسسات ما قبل الدولة كالطائفية والعشائرية، وتحديداً في بلدان الجنوب ( العالم الثالث ) ومنها بلداننا العربية. يجد المثقف نفسه معزولاً فيخشى ذاته الفردية المتوحدة، وهذا ما يُشعره بالعجز. وهو إذ ينكر فرديته المخيفة يأبى أن يكون حراً أيضاً.. إنه لا يريد أن يكون حراً، لأن الحرية تعني وقوفه متفرداً وحيداً في مواجهة العالم. والميكانزم الأول للهرب من الحرية عند أريك فروم هو "الميل إلى التخلي عن استقلال النفس الفردية ودمج النفس في شخص آخر خارج النفس للحصول على القوة التي تنقص النفس الفردية". وهذا يفسر، إلى حد ما، لجوء أعداد من المثقفين اليساريين، القوميين والماركسيين، إلى الارتماء في أحضان الإسلام السياسي الراديكالي.

إذن نحن نتحدث عن المثقف الذي قال بالحرية، لكنه بقي يخشاها، وحين ذهب مشروعه أدراج الرياح، غمره شعور بالخذلان، وعد نفسه ضحية مخططات سرية موضوعة في مؤسسات عدوة. بيد أنه اطمأن أخيراً، بالمعنى السيكولوجي، لوضعه الحالي مخذولاً وضحية. وأية بارقة أمل بالحرية لابد أن تصيبه بالهستيريا.. هذا النمط من المثقفين هم عقبة مضافة، ولعلها الأخطر، إلى جانب عقبات أخرى، أمام تحرر الإنسان والأوطان.

يعلمنا ميشيل فوكو أن السلطة، ( وكان في ذهنه نموذجان لها؛ سلطة الكنيسة وسلطة الدولة الرأسمالية ) تبغي الجسد الطيع. وبطبيعة الحال فإن هذا الجسد الطيع الذي يجب أن يكون منتجاً أيضاً في ظل السلطة الرأسمالية لابد أن يمتثل عقلياً. فالسلطة، ها هنا، تهدف إلى تطويع العقل ضماناً لتطويع الجسد، فتبتكر وتستخدم جملة من الاستراتيجيات والتقنيات والآليات في هذا السبيل. وبمرور الوقت يفضي تطويع الجسد وإخضاع العقل إلى إضعاف حس المسؤولية عند من تمارس عليهم عمليتي التطويع والإخضاع. وبطبيعة الحال فإن المسؤولية هي الوجه الآخر للحرية التي ستتحول في هذه الحالة إلى شبح مخيف يتحاشاه المرء. فلا شك أن كثراً من أولئك الذين يعيشون سنوات طويلة تحت وطأة الاستبداد والأنظمة الشمولية لا يكونون قد خبروا الحرية فضاءً ومذاقاً ومزاجاً وممارسة. فبعد أن يُسلبوا الإرادة وحرية الفكر والسلوك سيبلورون جملة من القناعات المسوغة التي تجعلهم متكيفين مع المناخ والوضع الذي وجدوا وعاشوا فيهما. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، المقاومة التي تبديها شرائح اجتماعية، هي مقهورة تاريخياً ومضطهدة ضد احتمالات التغيير التي يمكن أن تقلب واقعها. ومنطقياً يُفترض أن يكون هؤلاء الأخيرون من الذين لم يحصلوا على فرص تعليم كافية ولم ينالوا حصتهم من الثقافة وبقي وعيهم قاصراً ومحدوداً. غير أن ثمة مثقفين يكونون قد تشبعوا أيضاً بمرارة الذل حتى باتوا شبه مدمنين عليها، وإن بقوا يتغنون بالحرية ويدعون إليها.

تعمل السلطة الاستبدادية والشمولية على قتل البعد النقدي أو الملكة النقدية في عقول رعاياها. وتلجأ إلى آليات عديدة بهذا الخصوص. ومن ضمن هذه الآليات محو البعد النقدي أو تحريفه إلى اتجاه آخر بعيداً عنها، فتنشأ عندئذ مقومات ومسلمات العقل التسويغي ( التبريري )، وتوضع أسس نظرية المؤامرة، وتُطرح مسألة وجود الأعداء كضرورة، أي باختصار يتم خلق المثقف المدمج والممتثل. أما الذين يقاومون ويفلتون من كماشة الدمج والامتثال، ويظهرون في صورة المتمردين فيجري التعامل معهم بعدهم شواذاً يستحقون النبذ والإقصاء، كما لو أنهم يحملون جرثومة وباء فتاك تهدد سلامة المجتمع.

وبقدر ما يخلق تاريخ السلطة الاستبدادية الممنوعات الخارجية فهو أيضاً، يساعد على إفراز الممتنعات الداخلية؛ أي جملة القيود والعوائق والإكراهات الذهنية التي تحول دون حرية الفكر، في إطار أداة التفكير ذاتها التي هي العقل. وهذه الممتنعات تتمثل بحسب علي حرب "بعادات الذهن وقوالب الفهم وأنظمة المعرفة وآليات الخطاب". ولذلك يبقى التحرر من ممنوعات السلطة الخارجية غير كاف لينتج المثقف ويبدع في حقله الفكري والإبداعي الخاص ما لم يتحرر من ممتنعاته التي تأصلت بالتراكم والتوارث، في بنيته العقلية، جيلاً بعد جيل.

وإذ يصرخ المثقف بالحرية فإنه في الغالب يعني الجزء الأول منها، متناسياً ما هو أهم؛ تحرير عقله وذهنه مما يعيق عمل الفكر ويحدده ويؤطره. وقد يولد التحرر من العوائق الداخلية خوفاً وقلقاً أشد عند من صناعته الفكر والتفكير، لا لأنه سيجد نفسه مرغماً على بذل جهود باهظة وخلاقة لاحقاً فحسب، بل لأنه سيطل على مناطق جديدة من الفكر كان ممنوعاً من ارتياده في السابق. وسيرى هول الحقيقة بوجوهها وظلالها وإشكالياتها. ولكي يتحمل المرء الذي هو المثقف، هنا، هذا العبء يكون بحاجة إلى شجاعة نادرة لأن المفكر والمثقف إذ ذاك سيضطر لمواجهة قوى وشبكات سلطوية عديدة، اجتماعية وسياسية راسخة، وذات طبيعة احترافية، ولها تاريخها. والخوف من الحرية هو خوف، في حقيقة الأمر، من التصادم والصراع مع تلك القوى والشبكات.

المعالجة الناجعة التي يقترحها علماء النفس للمصابين بأي نوع من أنواع الفوبيا تتلخص في مواجهة الشيء أو الحالة أو الموقف المتسبب للخوف مباشرة وبشكل متكرر وتدريجي حتى يوقنوا بأن لا خطر ولا أذى ينجم عن ذلك الشيء أو الحالة أو الموقف. فهل يمكننا القول أن المثقف الذي يعاني فوبيا الحرية سيشفى ويتخلص من خوفه حين تتاح له تذوق جرعات من الحرية ( الحقيقية ) في ظل نظام ديمقراطي ( حقيقي ) حيث تتكسر الممنوعات من حوله، وتتلاشى الممتنعات في ذهنه شيئاً فشيئاً. أي هل أن الأمر مرهون في النهاية بتحولات المناخ السياسي والاجتماعي الذي يعيش فيه البشر، ومنهم المثقفون؟.

أعتقد نعم. فضلاً عن أن هذه المعضلة معقدة وشائكة إلى أبعد حد، لكنها قابلة للعلاج في نهاية الأمر. بشرط أن يكون الجزء المهم من العلاج اجتماعياً، وبالضرورة. أي أن تُصمم برامج وسياسات محكمة ومؤثرة، متأسسة على قواعد علمية وواقعية، تستثمر وسائل وآليات التربية والتعليم والثقافة والإعلام وقنوات المجتمع المدني، ويكون فضاؤها المجتمع كله، لكي نخلق جيلاً لا يستطيع العيش إلا بالحرية، وفي أفقها، ومن أجلها.

# سنّة وشيعة: مخاطر تأسيس الصراع

هاني فحص
مفكر وباحث اسلامي

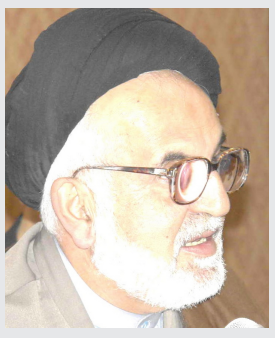

لعلّه من المسلم به أنّ الشعوب العربية والإسلامية قد عجزت عن إنتاج ذاتها فعجزت عن إنتاج دولها. كما أنّ السلطات العربية والإسلامية قد عجزت عن إنتاج ذاتها في دول فعجزت عن إنتاج مجتمعاتها.

ولعلها هذه هي الصورة المتحققة للواقع العربي والإسلامي الراهن، من طنجة إلى جاكرتا، وهي حاشدة بالمؤشرات على المستقبل العربي والإسلامي القريب، والذي يبدو أنه سوف يكون أشد سوءاً وتخلفاً وتوتراً وصراعاً وارتهاناً لأي إرادة خارجية، من دون أن يكون أهل هذه الإرادة، هذه المرة ملومين كما كانوا ملومين سابقاً في سعيهم للاستحواذ علينا، لأن هذا الاستحواذ سوف يكون إلى حد كبير وفي كثير من الحالات التي شهدنا ونشهد مثالات لها، هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ ما يتبقى من حقنا وقدرتنا على الحياة ولو بمعناها البيولوجي الصرف.

أمام هذه الحالة من الحصار والضغط اليومي على العصب العربي والإسلامي والانفجارات العشوائية المتنقلة، يبحث الجميع، الشعوب والسلطات، ومعهم ما هو بينهم من الحركات والأحزاب من دون أن يتمايز عنهم في سياق الإسهام في إنتاج الأزمات والتأثر بها، يبحث الجميع عن مرجعية تسوغ لهم تناقضاتهم، فلا يجدون إلاّ الماضي الذي يحتاج إلى عقل مستقبلي نقدي يفرز عناصره الحية عن عناصره الميتة والمفتعلة، فيعالجونه برغبة متعاظمة في إماتة الحي منه وإحياء الميت وتأصيل الطارئ أو المفتعل، بما يشعر بأن الإفلاس في إنجاز الراهن على طريق الآتي، سوف يؤدي إن لم يكن قد أدى فعلاً إلى استدبار المستقبل واستقبال الماضي، قتلاً للماضي بالماضي وللمستقبل بالماضي.

ولعله من هنا بالذات تنتقل مؤشرات الانقسام والصراع من فضائها الإسلامي المسيحي، إلى الفضاء الإسلامي، ويستشري الانقسام الشيعي السني، من دون أن يؤدي إلى التئام سني سني أو شيعي شيعي إلاّ في مرحلة متقدمة من الصراع، أي عندما لا يبقى خيار للشيعي إلاّ أن يكون شيعياً على موجبات العصبية ومقتضيات القطيعية، وكذلك السني... وحينئذ يتحصل لدينا فسطاطان أو داران للحرب على غير ما رسم العبقري بن لادن في فسطاطية التقليديين.

ومن دون فرق بين بلد وبلد أو بين مجتمع وسلطة أو نظام.. لأن إدامة السلطة تلزم أهلها باللحاق بالجماعة، وتماسك الجماعة يلزم أهلها بالالتحاق بالسلطة، حذراً من غلبة الجماعة الأخرى أو السلطة الأخرى. هنا تبدأ بالتضيق وبوتيرة متسارعة مساحة التوسط والاعتدال، وقد ينتهي الأمر بذوبان أهل الاعتدال في ماء العصبية والتطرف. ولعله من الممكن أن تبقى مساحة ضيقة جداً لحفنة من أهل الاعتدال، من الذين لا يرون حيزاً ضامناً لاعتدالهم إلاّ أن يتنصلوا من جماعتهم المذهبية، وهنا يصبحون عرضة للون آخر من التطرف العلماني أو الليبرالي ضد جماعتهم والجماعة الأخرى معاً.

إن تهميش المسيحيين في لبنان مثلاً، ولأسباب داخلية مسيحية، وأسباب غير مسيحية، يصب في هذه الطاحونة ومن هنا ما نلاحظه من مساع لدى أطراف متعارضة إلى تسوية في لبنان على أساس ثنائية الشيعة والسنة، ما يعني تأسيس الصراع في لبنان على هذه الثنائية من ضمن مسعى يشارك فيه الجميع من دون استثناء محلي أو إقليمي أو دولي، لجعل هذه الثنائية على أساس الصراع رافعة خافضة لمستقبل المنطقة التي تتميز جغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً بكل ما يجعل هذا الاحتمال قوياً.. وعندئذ لا يبقى على الدول العربية في أفريقيا مثلاً إلا أن تنتظر النتائج في آسيا من دون قدرة على التفكير في التأثير.

لا بُد من مشروع جاد وصبور في تنشيط الجسم الإسلامي الشيعي لإنتاج المضادات الحيوية للعلاج والوقاية من تحول العصبية إلى وباء، آملين أن يكون ذلك مشجعاً للسنة على اللقاء مع الشيعة في منتصف الدين أو الطريق أو الوطن.وذلك من خلال إنتاج معرفة مشتركة بالسنة سنياً وإنتاج معرفة مشتركة شيعياً بالشيعة لاكتساب مصداقية وأهلية للشراكة في إنتاج معرفة بالإسلام.. وبالمسيحية معاً أو لاحقاً وحسب سلم أولويات مرسوم بدقة وتقوى تحفظ لبنان بالجميع للجميع حتى لا يقع على رأس الجميع ويصبح مثالاً يحتذى للفتنة بعدما شارف بعد الطائف أن يقدم درساً في الائتلاف على اختلاف بعد الخلاف الذي رُفع بفعل فاعل وقبول قابل إلى مستوى الصراع.

# الانتقال من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام يستوجب الإيمان والعمل

جميل عودة
كاتب

لا أدري ، هل أن البشر في البلدان "المسالمة" يفضلون السلام في علاقاتهم الاجتماعية باعتبار أن السلام ضرورة حياتية للعيش المشترك ، أم باعتباره جزءاً من منظومة حقوقية يجب احترامها؟ ولكنني أدري تماما أن المجتمعات التي غلبت ثقافة السلام على ثقافة العنف هي مجتمعات مستقرة ومتطورة ومتقدمة.

أما هل أن البشر في البلدان "العنيفة" يفضلون الركون إلى العنف في علاقاتهم الاجتماعية باعتباره وسيلة لتحقيق الغايات البشرية "إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب"؟ أو باعتباره فضيلة شجاعة يميلون إليها كجزء من صناعة الذات القوية في مجتمع لا يؤمن إلا بمنطق القوة؟ ربما هذا وربما ذاك ؛ ولكنني أعرف تماما أن اللجوء إلى العنف الاجتماعي مهما كانت أسبابه وأهدافه لن يصنع مجتمعا ينعم بالاستقرار أبدا، والدليل على ذلك التجربة العراقية!

فعندما ينتشر العنف على نطاق واسع في الدول "العنيفة" كالعراق يكون من الصعب عليك ان لا تكون عنيفا ؛ فإذا كنت زاهدا في مشاهدة الفضائيات الإخبارية التي تتحدث عن انفجارات أو اغتيالات أو عبوات أو اشتباكات أو مداهمات، أو عن أعضاء مجلس نواب الشعب وهم يتشابكون بالأيدي أو يتقاذفون بـ"قناني الماء المعبأ" أو يشتم أحدهم الآخر، أو يتهم مسؤول حكومي زميلا له بالفساد والابتزاز..

وإذا كنت قد روضت نفسك أن تنتقل من منزلك إلى موقع عملك سيرا على الأقدام خشية أن تستأجر سيارة تكسي يخطفك سائقها أو يستغلك، أو يجادلك متعصبا في صحة موقف هذا الحزب أو هذا التيار..

وإذا قررت أن لا تجلس مع زملائك في العمل وفي وزارات الدولة وهم يتحدثون في السياسة على الدوام حتى لا تغضب هذا الموظف أو ذلك، وحتى لا يكون سببا في التحريض عليك عند أتباع المليشيات والعصابات في الشارع بتهمة عدم الموالاة...

فانك بالقطع ستقف عاجزا أمام ملحة أبنك ذي السنة الثالثة وهو يطلب منك أن تشتري له ولأخيه بندقية أو مسدس أو هاتف خلوي من البلاستك ليخاطب صديقه المفترض "ها الو أهم عليكم قصف" !

حتى أنا الذي أروض نفسي لأكون في صف دعاة السلام واللاعنف، مقتديا بالإمام السيد محمد الشيرازي رحمه الله، أخوض صراعا عنيفا مع نفسي؛! وذلك عندما أرى بأم عيني كل مظاهر العنف، والفساد، والغش والكذب، وسطوة الأقوياء، وبؤس الضعفاء، وضعف سيادة القانون، وأجد نفسي كمن لا حيلة له إلا بث هذه السطور على صفحات الجرائد ومواقع الانترنيت!

ولكن أرجع وأقول ليس قدر العراقيين أن يكونوا ضمن البلاد الأكثر خطرا في العالم، وليس عليهم أن يظلوا إلى الأبد يدورون في دواليب العنف والاقتتال، ولكن عليهم أن يبحثوا عن الحلول والمعالجات التي تساعدهم على إحداث نقلة تقودهم إلى حفظ النفس والمال والأرض وبناء المستقبل، فمن أين يجب أن نبدأ؟

لا اشك قيد أنملة أن حملات الاعمار والبناء، وتطوير الاقتصاد وتوسيع التجارة، وفرض الأمن واستتبابه بواسطة الأجهزة الأمنية والشرطة الوطنية المدربة والمقتدرة، وإشاعة أجواء الحرية والديمقراطية هي وسائل تساعد على الانتقال من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام والمحبة، ولكنني أرى أن هناك وسائل وأدوات لها أولوية إستراتيجية في إحداث هذا التحول لم يعمل بها، أو عُمل بها ولكن على نطاق ضيق من هذه الوسائل هي وسيلة التعليم المكثف للمواطنين على ثقافة السلام بمختلف مستوياتهم.

هناك نقص مفضوح في أدوات ثقافة السلام وما لم نجند للسلام وسائله يظل العنف رائدا وسبيلا لحل نزاعاتنا؛ لان العنف في واقعه ثقافة متراكمة حصل عليها المواطن العراقي بالتجربة وتلقاها وتعامل معها راغبا أو مرغما، وأصبحت جزءاً من كيانه أو ذاته، فالتنازل عنها يعني التنازل عن شخصيته؛ فعلى سبيل المثال فان الكثير من العراقيين- بما فيهم الأطفال والشباب- يتفاعلون إلى ابعد الحدود مع التربية المعظمة للحرب أو الإعداد لها، كالتطبيل للحرب عن طريق الأناشيد الوطنية والحماسية التي تحثهم على القتال، وهو وسيلة من وسائل النظام السابق وهو الآن من أجندة القوى الإرهابية، وهو يرتبط في كثير من الأحيان بحب الشباب للوطن من دون أن يدركوا أنهم سيكونون عاجلا أو آجلا محرقة لها، وأن الحرب هي مشكلة جهاز أو نظام عدواني وليس مشكلة شعب يطلب السلام، وبالتالي يتعين علينا أن نجد ثقافة جديدة لا تقوم على تمجيد الحرب بل تشرح وتعطي وجهة نظر شاملة بشأن الحرب والصراعات المسلحة وآثارها على البشر وتدمير الكرامة الإنسانية.

أن نتبنى ثقافة السلام مكان ثقافة العنف يعني علينا أن نجعل السلام والمحبة جزءا حيويا واستراتيجيا من شخصيتنا ومعاشنا وثقافتنا وعلاقاتنا، فنجد ذاتنا في السلام واللاعنف بحيث أن التنازل عنهما يكون بمثابة التنازل عن الحياة والمعاش، كالصلاة والصيام عند المتدينين من حيث أنهما أصول ومبادئ يؤيدونها طواعية كجزء من منظومة اعتقاد وعقيدة راسخة تشكل شخصيتهم المؤمنة بالله.

أو نحول ثقافة السلام إلى قيم حقوقية ملزمة يمثل الاعتداء عليها اعتداءا على القيم المجتمعية الثابتة فتتحول ثقافة السلام مع مرور الوقت إلى عرف اجتماعي راسخ يكون المخالف لها منبوذا.

إذن، هناك حاجة حقيقية في العراق إلى وضع إستراتيجية تثقيف وتعليم المواطنين كافة من أجل تقويم الاحتمالات والإمكانيات واختيار البدائل في مجال الانتقال من العنف إلى السلام عن طريق ما يُعرف بـ"تربية السلام" والتي تتضمن مناهج تربوية شاملة على مراحل مختلفة كمرحلة الوقاية من العنف، ومرحلة إجهاض العنف الوليد، ومرحلة علاج النتائج غير الخطيرة وتدارك النتائج الخطيرة للعنف، ومرحلة التعامل مع الآثار المادية للعنف الخطير، ومرحلة التعاطي مع الآثار النفسية للعنف وغيرها.

وحيث أنه " لا يكفي الحديث عن السلام بل يتوجب الأيمان به ، كما لا يكفي الإيمان بالسلام بل يتوجب العمل من أجله " كما يقول الينور روزفلت، فانا نتقدم ببعض التوصيات أهمها:

-أهمية دعم وتعاون المنظمات والباحثين والناشطين من الشباب وصانعي القرارات السياسية الملتزمين بأهداف الانتقال من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام

- تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات لتدريب الشباب وتشجيعهم على التعلم من اجل السلام في مدارسهم ومجتمعاتهم.

-إرسال وفود المجتمع المدني التي تعنى بمكافحة العنف للاجتماع مع المسئولين الحكوميين والتربويين لوضع مبادئ المناهج التربوي السلمي، وتدريب المعلمين على التعليم من اجل السلام.

-تأسيس مركز باسم "مركز تربية السلام" مدعوما من قبل الدولة يعنى بحل النزاعات والاختلافات التي تنشب في المناطق المؤهلة للعنف.